النهار ١٧-٠٧-٢٠٢٠

فساد الكهرباء يُسابق إصلاح الاتصالات والرقابة في غير محلها!

غسان بيضون

ليس من باب المصادفة أن يشكل إصلاح قطاعي الاتصالات والكهرباء أولوية الاهتمام الداخلي والخارجي معاً، الأول لأهمية مداخيله من مجمل إيرادات الموازنة العامة، والثاني لأهمية مخاطر وثقل أعبائه من إجمالي عجزها، والناتج من سوء إدارته وفشل خططه المتعاقبة. هذا فضلاً عن دور قطاع الكهرباء التصاعدي المباشر في انهيار مالية الدولة الذي انعكس على أداء المصارف وأدى إلى تجميد أموال المودعين وشلل الاقتصاد.

مع ارتفاع موجة الحديث عن الفساد المستشري في القطاع العام ومؤسساته، شنت هيئات المجتمع المدني حملة واسعة لمكافحته، وكان لـ "أوجيرو" حصة منها شملت التوظيف الذي جرى فيها خلافاً للقانون رقم ٢٠١٧/٤٦، وفتحت النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة تحقيقاً حوله، من دون أن نسمع عن أي تدخل أو تحقيق حصل حول التوظيف والفساد المستشري في مؤسسة كهرباء لبنان، بالرغم من شيوع التوظيف المخالف للقانون فيها وفي القاديشا التابعة لها، والذي انطلقت بدعته العام ٢٠١٢ واعترض عليه مجلس الخدمة المدنية بعد التفتيش المركزي، واستمر بالرغم من صدور قانون تثبيت المياومين وملء الشواغر في المؤسسة رقم ٢٠١٤/٢٨٧، الذي تم تعطيل مفاعيله والتملص من تطبيقه عمداً، فاستمر الحال على ما هو عليه اليوم، حيث تهدد المؤسسة بتعطيل "الاستثمار" في حال عدم الموافقة عل صفقات المياومين. وها هو وزير الطاقة يطلب من مجلس الوزراء تمديد صفقات اليد العاملة ستة أشهر لحين ملء شواغر المؤسسة بالطرق النظامية، وفي الوقت عينه يعرض تعديلات القانون ٤٦٢ التي تؤدي إلى صرف مستخدمي المؤسسة الأصيلين، فكيف نصدق وعده بملء شواغر الكهرباء في وقت يسعى فيه للتخلص من شاغلي الوظائف فيها؟!

تعطيل قانون تثبيت المياومين ليس فريداً، في عهد التيار الإصلاحي، فقبله استمر تعطيل تطبيق قانون تنظيم قطاع الكهرباء رقم ٢٠٠٢/٤٦٢، وبعده قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم ٢٠١٧/٤٨ والقانون ٢٠١٩/١٢٩، وأخيراً فشل تطبيق "قانون كهرباء زحلة" رقم ٢٠١٨/١٠٧. وقد أدى ذلك التعطيل إلى تأخر تعيين مجلس إدارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان عشر سنوات إضافية بالرغم من وضوح القانون ٢٠١١/١٨١، الذي أعطى مهلة ثلاثة أشهر لإنجاز تعديلات القانون ٤٦٢، على أن "يستمر العمل بالقانون وتعيين الهيئة الناظمة خلال هذه المهلة."

إن خطورة التعطيل تكمن في تمرير تلزيم معامل إنتاج الكهرباء وتصفية – كهرباء لبنان على هوى "الوزير" قبل تعيين الهيئة الناظمة، واستكمال تفريغ المؤسسة من أنشطتها وصلاحياتها وإسقاطها رخيصة بيد القطاع الخاص خارج المنافسة الصحيحة والقانون.

على المقلب الآخر، أصدرت الغرفة المختصة في ديوان المحاسبة القرار رقم ٢٠١٩/٢٥٨٠، بالموافقة على عقد وزارة الاتصالات الرضائي مع هيئة "أوجيرو"، المتعلق بصيانة وتشغيل المنشآت والشبكة الثابتة التابعة للمديرية العامة للاستثمار والصيانة. وقد باشرت لجنة الإعلام والاتصالات في مجلس النواب التدقيق في نفقات "أوجيرو"، بعدما طالب أحد النواب بوقف هذه الهيئة عن أعمال كلفها القانون القيام بها. وقد لاقته في ذلك بعض وسائل الإعلام، فتبادر لذهن الرأي العام وكأن الفضيحة هي في الموافقة على عقد يتجدد سنوياً بحكم القانون مع هيئة يعود لها حصراً القيام بأعمال صيانة منشآت وشبكة الاتصالات المذكورة، لا سيما وأن النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة طلبت إعادة النظر بقرار الغرفة المختصة ولم تستجب، فطلبت من وزير الاتصالات "التريث" بتوقيع هذا العقد، وبدا الأمر وكأن هناك سرقة متمادية حاصلة أو اختلاس اكتُشف أو خطر داهم يجب تداركه. وقد تريث الوزير في إعطاء العقد مجراه القانوني إلى أن حسم مجلس الوزراء الخلاف، لمصلحة الغرفة المختصة فوافق على إبلاغ العقد لهيئة "أوجيرو"، شرط التقيد بما ورد في قرار الغرفة من ملاحظات، سنداً لمبدأ استمرارية المرفق العام نفسه الذي استندت إليه الغرفة في قرارها.

إن العبرة من هذه الواقعة هي في تحرك لجنة الإعلام والاتصالات النيابية باتجاه التحقيق في مختلف ملفات وزارة الاتصالات ومن بينها شؤون الخليوي والبريد وما له علاقة بـ "أوجيرو"، حيث يتبين من حصيلة اجتماعاتها أنها أجرت تحليلاً على نفقات أوجيرو، وكانت لها ملاحظات حول نفقاتها التشغيلية، وتزايد رواتب المستخدمين وتعويضات العمل الإضافي ونفقات المستشارين خلال السنوات الأخيرة، مقابل ارتفاع لا يذكر في الايرادات. وكذلك رأت اللجنة أن الإشكال هو في التوظيف من دون مباراة وليس في التوظيف بحد ذاته. وكما فعل مجلس الوزراء، فقد أيدت اللجنة السير بعقد "أوجيرو" للعام ٢٠١٩ كما أقرته الغرفة المختصة في ديوان المحاسبة، على أن يضبط الإنفاق من خلال التحاسب على الفواتير، وذلك لتمكين هذه الهيئة من القيام بأعمالها بما فيها الصيانة.

فهل كان على ديوان المحاسبة والنيابة العامة لديه المبادرة لوضع اليد على ملف عقد "أوجيرو" والعقد مع "تاتش" وضبط المخالفات والإهدار واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين، أم انتظار اللجنة النيابية لتباشر تدقيق نفقات "أوجيرو"، وتستخرج ما استخرجته من مآخذ عليها، في وقت تعوّل فيه الحكومة والمجتمع الدولي على الأجهزة الرقابية وعلى تفعيل أدائها ودورها في تعزيز النزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد؟! ومتى يأتي دور كهرباء لبنان وحسابات أموالها وعقودها بالتراضي وعجزها المالي الأخطر؟!

الاهتمام يجب أن لا يقتصر على نفقات وعقود وصفقات "أوجيرو"، وإنما بما يقابل كل ذلك في مؤسسة كهرباء لبنان بموازنتها البالغة آلاف المليارات وتسببت بنصف الدين العام وبالانهيار المالي الذي أصاب الدولة والقطاع المصرفي وودائع المواطنين، والتي تتجاوز "أوجيرو" بأهمية ومخاطر نفقاتها وتفوح روائح الفساد من صفقاتها بالتراضي وشحنات الفيول المغشوش، ومن بيع كميات من المحروقات التي تدفع ثمنها الخزينة وقبض ثمنه نقداً وإعارة كميات أخرى دون حساب، من دون أن تخضع أنشطتها وحساباتها للرقابة منذ عشرات السنين، وكذلك أن تشمل التحقيقات صفقات اليد العاملة الإدارية والفنية لشغل وظائف

ملحوظة في ملاك المؤسسة، والتي اعتبرها التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية توظيفاً مقنعاً ومخالفاً للقانون. وهي تجري وتتجدد تحت التهديد بوقف المرفق العام وتعريض "سلامة الاستثمار للخطر."

الفساد يسابق الإصلاح في قطاعي الاتصالات والكهرباء، فهل تصوب الأجهزة الرقابية أداءها فتضع جهودها في الاتجاه الصحيح لوقف الإهدار والحد من الفساد الأخطر والانهيار المستشري في مؤسسة كهرباء لبنان باعتراف وزير مكافحة الفساد السابق، وفي غيرها من إدارات الدولة ومؤسساتها، فتتحرك بتجرد ومن دون تمييز، وتساهم في الحد من أزمة البلاد المالية الخانقة فتوجه رسالة جدية ومقنعة للخارج وتساهم في تعزيز إمكان الحصول على تمويل بات أكثر من حيوي لإنقاذ البلاد من أزمتها؟!

المدير العام للاستثمار في وزارة الطاقة والمياه سابقاً .